

قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) للمنظمات غير الربحية

اسم العميل	رقم العميل لاستخدام البنك فقط
عنوان العميل	
عنوان محل الإقامة الدائم للعميل، في حالة ما إذا كان مختلفاً عن العنوان المذكور أعلاه	
عنوان محل الإقامة الدائم هو العنوان الذي تتم معاملتك فيه كمقيم للأغراض الضريبية، أو، إذا لم يتوفر ذلك، يكون عنوان المقر الرئيسي لعملك	

أنا/نحن (يرجى الحذف حسب الضرورة) أقر/نقر بموجب هذه الوثيقة بأنني/بأننا ولأغراض الفصل ٤، العنوان الفرعي أ) الأقسام ١٤٧١ إلى ١٤٧٤ من قانون ضريبة الدخل الأمريكي لعام ١٩٨٦ (يُشار إلى الأحكام بشكل عام باسم "قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية" أو "FATCA" واللوائح الصادرة بموجبه):

١. لسنا شركة تم دمجها أو تأسيسها أو إنشائها في الولايات المتحدة الأمريكية أو وفقاً لقانون الولايات المتحدة الأمريكية أو أي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك مقاطعة كولومبيا.

٢. بأنني/بأننا مقيم/مقيمون ومستمرون في بلد إقامتنا على وجه الخصوص لأغراض دينية، أو خيرية، أو علمية، أو فنية، أو ثقافية، أو تعليمية.

٣. بأنني/بأننا معفى/معفون من ضريبة الدخل في بلد إقامتنا.

٤. ليس لدي/لدينا مساهمون أو أعضاء لديهم أملاك أو حق الانتفاع في الدخل أو الأصول لدينا.

٥. بأن القوانين المعمول بها في بلد إقامتنا و وثائق تأسيس المنشأة لدينا لا تسمح تسمح بتوزيع أي من الدخل أو الأصول على، أو استغلالها لصالح، شخص خاص أو كيان ليس خبيراً بخلاف واستناداً إلى إدارة أنشطتنا الخيرية، أو كسداد تعويض معقول عن الخدمات المقدمة، أو كوسيلة للسداد تمثل القيمة السوقية العادلة للممتلكات التي قمنا بشرائها.

٦. تتطلب القوانين المعمول بها في بلد إقامتنا أو وثائق تأسيس المنشأة لدينا، بأنه عند تصفية المنشأة أو حلها، فإنه يتم توزيع كافة أصولنا على أي جهة حكومية، كيان يعتبر جزءاً لا يتجزأ من حكومة أو كيان محكوم من قبل حكومة (في جميع الحالات، غير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) أو أي منظمة يتوافق معها تعريف "منظمة غير ربحية" كما هو مفسّل في هذا الإقرار، أو نقل ملكيتها إلى حكومة بلد إقامتنا أو أي من أقسامها الفرعية السياسية.

٧. بأنني أتصرف/بأننا نتصرف بصفتي الشخصية/بصفتنا الشخصية وليس كوكيل أو وسيط أو بتعيين من شخص آخر.

٨. تم تأسيس منشأتنا للأغراض غير الربحية التالية:

--

أقر/نقر بأن المعلومات الواردة في هذا النموذج دقيقة. في حال طرأ أي تغيير على الظروف في أي وقت يتسبب في عدم صحة الإقرارات أعلاه من "١" إلى "٥"، فسأبلغ/سنبلغ بنك HSBC خلال ٣٠ يوماً.

التوقيع	التوقيع
الاسم الكامل	الاسم الكامل
المنصب الرسمي	المنصب الرسمي
التاريخ	التاريخ

(يجب التوقيع على هذه الوثيقة وفقاً لصلاحياتك)

يرجى استخدام ملحق التوقيع الإضافي للحصول على المزيد من المعلومات للتوقيع وفقاً لصلاحياتك



ملاحظات للتوقيع:

إقرار الجهة الأجنبية النشطة غير المالية إقرار غير ربحي

هام - يجب قراءة هذه الوثيقة مع بيان إخلاء المسؤولية، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها

معلومات أساسية

ثمة عددٌ من التغييرات الهائلة التي تُجريها الجهات التنظيمية المالية والحكومات والبنوك حالياً لضمان توفير الحماية والسلامة لكلٍ من النظام المالي ومصالح عملائنا على المدى البعيد. ومن ضمن هذه التغييرات، قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) كجزء من قانون ضريبة الدخل الأمريكي لعام ١٩٨٦ (مع اللوائح الصادرة بموجب هذا القانون). ويتمثل الهدف من القانون المذكور FATCA في بيان الأصول المالية التي يملكها أشخاص أمريكيون وتقديم إقرار بها إلى إدارات الضرائب الأمريكية.

كيف يؤثر قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية على بنك HSBC عليك؟

لقد تعهد بنك HSBC بالامتثال التام لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية في كل الدول التي يمارس فيها أنشطته. وهذا يعني أنه علينا إبلاغ تفاصيل دخول وأرباح العملاء ذوي الصلة إلى إدارات الضرائب الأمريكية. وللقيام بذلك، سنكون بحاجة للحصول على معلومات إضافية من عملائنا لتحديد الأشخاص الأمريكيين (USPs) والمؤسسات المالية الأجنبية (FFIs). ومن الجدير بالذكر أنه ربما يكون هناك عملاء آخريين يجب تحديدهم للغرض نفسه.

سيُطلب من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية سنوياً تقديم معلومات عن الحسابات المالية المملوكة لأشخاص أمريكيين سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي حالة تعذر الحصول على المعلومات أو الوثائق المطلوبة من عملائنا، فقد يُطلب منا تطبيق ضريبة الاحتجاز الأمريكية فيما يتعلق بأنواع معينة من المدفوعات التي نفرضها على عملائنا أو حساباتهم في المستقبل، ويطلق عليه "المدفوعات المحتجزة". علاوةً على ما سبق، ربما نقوم بإنهاء علاقات العملاء.

ولتحديد العملاء الذين سيُطبق عليهم الإبلاغ بموجب قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية، سنكون بحاجة لمطابقة قاعدة عملائنا مع فئات معينة منصوص عليها في قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية.

هل يُطبق هذا عليك؟

بينما هو مذكور أن أغلب الفئات المنصوص عليها في قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية غير قابلة للإبلاغ عنها، إلا أنه يمكن تطبيق بعضها على عملائنا. وللتأكد من قدرتنا على مطابقة عملائنا مع الفئات المنصوص عليها في قانون الالتزام الضريبي للحسابات، فإننا نطلب من عملائنا تقديم تأكيد بوضعهم الضريبي وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية، ومراجعة الشروط التي تنطبق عليهم، وتأكيد موافقتهم ورضاهم.

ولا يستطيع بنك HSBC تقديم أي مشورة ضريبية فيما يتعلق بهذه العملية أو بأغراض التصنيف الخاصة بقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية.

من يجب الإبلاغ عنه وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية؟

نحن مطالبون بتقديم بعض المعلومات المحددة عن الحسابات المملوكة لأشخاص أمريكيين محددتين. وهذا يشمل حسابات المواطنين الأمريكيين وحسابات المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الشركات أو الشراكات التي أنشأت أو تم تنظيمها في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حسابات موجودة لدى جهات سلبية محددة (يرجى مراجعة القسمين "الدخل السلبي" و"ما المقصود بالجهة السلبية (جهة أجنبية غير مالية (NFFE) سلبية) وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية؟"، مع المساهمين سواءً كانوا مواطنين أمريكيين أو أشخاصاً مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا، وسيُطلب منا تقديم معلومات إضافية حول العملاء أو الأطراف المالية الذين لم يقدموا لنا وثائق من أجل الوقوف على أوضاعهم الضريبية طبقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية.

يُقصد بمصطلح "المدفوعات المحتجزة" إما مدفوعات محتجزة من المصدر على الدخل من مصدر أمريكي ثابت أو قابل للتحديد، أو سنوي أو دوري (FDAP)؛ أو بعد ٢٠١٦، وتنتج العوائد الإجمالية عن البيع أو التصرف (بما في ذلك استرداد الملكية) بأي صورة أخرى بأي أملاك يمكن أن تدر دخلاً على سبيل الفائدة أو حصص الأرباح من مصادر داخل الولايات المتحدة. وهذا التعريف قابل للتغيير ويمكن توسيع نطاقه في المستقبل. وتتم عملية الاحتجاز على هذه الأنواع المختلفة من المدفوعات على مراحل خلال فترة تصل إلى ١ يناير ٢٠١٧.

ما هي الجهة الأجنبية النشطة غير المالية (NFFE النشطة)؟

يشير مصطلح "الجهة الأجنبية النشطة غير المالية" بشكل عام إلى الجهة التي تدير أعمالاً تجارية أو أنشطة خلافاً لتلك التي تتعلق بمؤسسة مالية.

لسنا مطالبين بتقديم معلومات حول الجهات الأجنبية النشطة غير المالية أو المساهمين وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية نظالماً أنها مستوفية للمعايير أدناه:

- الجهة ليست شخصاً أمريكياً (يرجى مراجعة تعريف الشخص الأمريكي أدناه).
 - الجهة ليست مؤسسة مالية. يرجى مراجعة القسم "ما المقصود بالمؤسسة المالية وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية" للحصول على المزيد من المعلومات.
 - أقل من ٥٠٪ من إجمالي الدخل الخاص بالجهة عن السنة التقويمية السابقة يعد دخلاً سلبياً. يرجى مراجعة القسم "ما المقصود بالدخل السلبي؟" للحصول على المزيد من المعلومات.
 - أقل من ٥٠٪ من الأصول المملوكة للجهة هي أصول تنتج دخلاً سلبياً أو ينتج عنها دخلاً سلبياً (تحتسب كمتوسط مرجح للنسبة المئوية للأصول السلبية التي تُقاس بشكل ربع سنوي). ويتم تحديد قيمة أصول الجهة على أساس القيمة السوقية العادلة أو القيمة الدفترية للأصول التي تنعكس بدورها على الميزانية العمومية للجهة (كما تم تحديدها إما وفقاً لمعيار المحاسبة المالية الدولية أو الأمريكية).
- لا يستطيع بنك HSBC تقديم أي مشورة ضريبية فيما يتعلق بهذه العملية.

الأشخاص الأمريكيون

يُقصد بمصطلح "شخص أمريكي" ما يلي:

- مواطن أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة
- شركة أو شراكة تم تأسيسها أو إنشائها في الولايات المتحدة الأمريكية أو وفقاً لقانون الولايات المتحدة الأمريكية أو أي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية
- أي عقار (غير العقار الأجنبي، وهو عقار الذي يكون دخله، من مصادر خارج الولايات المتحدة الأمريكية غير مرتبط بشكل فعال بتسيير أو إدارة أي أعمال تجارية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وغير متضمن في الدخل الإجمالي وفقاً للعنوان الفرعي (أ) من قانون ضريبة الدخل الأمريكي)
- أي صندوق في حالة وجود (١) محكمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تكون لها صلاحية الإشراف الأساسي على إدارة الصندوق، و(٢) شخص أمريكي أو أكثر لديهم سلطة التحكم في كل القرارات المؤثرة بالصندوق.

ما المقصود بالدخل السلبي؟

الدخل السلبي بشكل عام يشمل ما يلي:

- حصص الأرباح، وتشمل الدخل المعادل لحصص الأرباح (والمعروفة أيضاً بحصص الأرباح البديلة)
- الفوائد، وتشمل الدخل المعادل للفوائد وبعض العائدات من الاستثمارات في عقود التأمين
- إيجارات وعائدات محددة أخرى غير مستمدة من أنشطة أو أعمال تجارية
- حصص الأرباح السنوية
- صافي الأرباح من معاملات التداول، وتشمل العقود الآجلة وأي معاملات مشابهة ذات صلة بأنواع معينة من التداول بالسلع
- أرباح معينة من أسعار صرف العملات الأجنبية
- صافي الدخل من العقود الأساسية الافتراضية
- المبالغ المستلمة بموجب القيمة النقدية لمبالغ متعاقدي التأمين المكتسبة بواسطة شركة تأمين فيما يتعلق باحتياطياتها لعقود التأمين والأقساط السنوية
- صافي الأرباح من مبيعات الأصول التي ينشأ عنها أنواع الدخل المذكورة أعلاه

ويستثنى من الدخل السلبي ما يلي:

- أي دخل من الفوائد أو حصص الأرباح أو الإيجارات أو العائدات المستلمة أو المستحقة من شخص ذي الصلة حتى يتم تخصيص هذا المبلغ بشكل مناسب إلى دخل هذا الشخص، والذي لا يعتبر دخلاً سلبياً.
- الدخل الناتج عن طريق ووسطاء سلع محددة ووسطاء الأوراق المالية في سياق الأعمال المعتادة.
- للاطلاع على التعريف التفصيلي للدخل السلبي، يرجى مراجعة لوائح وقوانين ضريبة الدخل الأمريكي المذكورة هنا، ١٤٧٢، ١ - (ج)(١)(٤)(أ)(ب).

تُعرّف "المؤسسة المالية" بصفة عامة بموجب قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية وتشمل كلاً من البنوك وجمعيات البناء والجهات التي تشرف على الأصول المالية وأنواع معينة من شركات التأمين وشركات إدارة الأصول وبعض صناديق الاستثمار المحددة وأدوات الاستثمار. وينطبق تعريف المؤسسة المالية على الجهة التي تعين شركة أمانة أو أي جهة خارجية تدير الأسهم أو تقوم بأعمال الشركة القابضة لمجموعة من الشركات التي تدير الأعمال المالية، هذا فضلاً عن أنواع معينة من مجموعة تمويل الخزينة والشركات.

للاطلاع على التعريف التفصيلي للمؤسسة المالية، يرجى مراجعة لوائح وقوانين ضريبة الدخل الأمريكي، ١٤٧١، ٥-١(هـ) إلى (٦).

ما المقصود بالمنظمات غير الربحية وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية؟

يشير مصطلح "منظمة غير ربحية" بشكل عام إلى الجهة أو المنظمة التي لا تستهدف تحقيق أي ربح وتشارك حصرياً بالأنشطة الدينية، أو الخيرية، أو العلمية، أو الفنية، أو الثقافية، أو التعليمية. ولا يُطلب منا تقديم أي معلومات عن المنظمات غير الربحية وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية.

وتفرض أحكام قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية شروطاً يجب استيفاؤها ليتم تصنيف الجهة أو المنظمة على أنها "منظمة غير ربحية"، وذلك وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية. وتهدف هذه الشروط إلى ضمان تأسيس الجهة أو المنظمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولها دوافع خيرية حقيقية، وليست وسيلة لتسهيل التهرب من سداد الضرائب داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ما المقصود بالجهة السلبية (الجهة الأجنبية غير المالية السلبية) وفقاً لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية؟

تُعرّف "الجهات السلبية" بصفة عامة وبموجب قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية على أنها الجهات أو المنظمات أو الشركات التي تتلقى دخلاً سلبياً أو لديها أصولاً سلبية، ولا تندرج تحت أي تصنيف آخر من تصنيفات قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية. ولا تقوم مثل هذه الجهات بإدارة أعمال المؤسسات المالية.

ويحتاج بنك HSBC إلى فهم طبيعة ملكية هذه الجهات لتحديد ما إذا كان سيطبق الإبلاغ بموجب قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية أم لا فيما يتعلق بالمالكيين الأمريكيين الأساسيين للجهة الأجنبية غير المالية السلبية.

بيان إخلاء المسؤولية

المراد بهذه الوثيقة هم عملاء بنك HSBC حصراً دون غيرهم. وتعتبر هذه الوثيقة ملخفاً للأغراض المعلوماتية العامة فقط. ولا يُعتمد بها فيما يتعلق بالاستشارات القانونية أو الضريبية. بنك HSBC عمان ش.م.ع. لا تقدم أي ضمانات عن دقة ما ورد فيها أو اكتمال كل المعلومات الواردة بها، كما أنها غير مسؤولة عن أي أخطاء، ولا تتحمل بنك HSBC عمان ش.م.ع. مسؤولية أي خسائر تنتج عن الاعتماد على المعلومات الواردة بها بموجب أحكام قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية الصادر في ١١ مايو ٢٠١٤. ويتعين على العملاء طلب الحصول على المشورة القانونية والضريبية من الخبراء المتخصصين بشأن أوضاعهم الضريبية.